S/2026/57

الأمم المتحدة

مجلس الأمن

Distr.: General
2 February 2026
Arabic
Original: English

التقرير الثاني والعشرون للأمين العام عن التهديد الذي يُشكّله تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) للسلام والأمن الدوليين ونطاق الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة دعماً للدول الأعضاء في مكافحة هذا التهديد

أولا - مقدمة

1 - أعرب مجلس الأمن، باتخاذه القرار 2253 (2015)، عن تصميمه على التصدي لما يمثله تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام[1] (يُشار إليه في ما يلي باسم "تنظيم داعش")[2] ومن يرتبط به من أفراد وجماعات من تهديد للسلام والأمن الدوليين، وطلب إلى الأمين العام أن يقدم تقريراً أولياً يعدّه على صعيد استراتيجي بشأن هذا التهديد، تعقبه بعد ذلك تقارير تُقدَّم كل أربعة أشهر عن آخر المستجدات. وفي القرار 2734 (2024)، طلب المجلس إلى الأمين العام أن يواصل تقديم تقارير يعدّها على صعيد استراتيجي، كل ستة أشهر، تُثبت وتبيّن خطورة التهديد الذي يشكله تنظيم داعش للسلام والأمن الدوليين ونطاق الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة دعماً للدول الأعضاء في مكافحة هذا التهديد، ولا سيما ما يعكس أثر هذه الجهود. وطلب كذلك أن يرفق بهذا التقرير آخر تقرير نصف سنوي لفريق الدعم التحليلي ورصد الجزاءات العامل بموجب قراري مجلس الأمن 1526 (2004) و 2253 (2015) بشأن تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) وتنظيم القاعدة وحركة طالبان وما يرتبط بها من أفراد وكيانات.

2 - وهذا التقرير هو التقرير الثاني والعشرون من تلك التقارير[3]. وقد أعدّه مكتب مكافحة الإرهاب، بمساهمة من المديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب، وبالتعاون الوثيق مع فريق الدعم التحليلي ورصد الجزاءات والكيانات الأخرى التابعة لاتفاق الأمم المتحدة العالمي لتنسيق مكافحة الإرهاب.

3 - وقد زاد التهديد الذي يشكّله تنظيم داعش منذ الفترة المشمولة بالتقرير السابق، حيث أصبح أكثر تعقيداً واشتدت حدته في مسارح متعددة. وواصل تنظيم داعش والجماعات المنتسبة إليه تجنيد المقاتلين

(1) مُدرج في قائمة الجزاءات باسم القاعدة في العراق (QDe.115).

(2) تمشياً مع قرار الجمعية العامة 291/75.

(3) انظر S/2016/92 و S/2016/501 و S/2016/830 و S/2017/97 و S/2017/467 و S/2018/80 و S/2018/770 و S/2019/103 و S/2019/612 و S/2020/95 و S/2020/774 و S/2021/98 و S/2021/682 و S/2022/63 و S/2022/576 و S/2023/76 و S/2023/568 و S/2024/117 و S/2024/583 و S/2025/72 و S/2025/496.

الإرهابيين الأجانب وجمع الأموال لأغراض نفعية، بينما زاد في استخدامه الفعال للتكنولوجيات مثل العملات الرقمية ومنظومات الطائرات غير المأهولة. واستمرت الأمم المتحدة، بسبل منها اتفاقها العالمي لتنسيق مكافحة الإرهاب، في دعم الدول الأعضاء في جهودها الرامية إلى التصدي للتهديد، وفقاً لاستراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة بالموضوع.

ثانياً - تقييم التهديد

ألف - لمحة عامة عن التهديد واستعراض لتطوره

4 - اشتدت حدة التهديد الذي يشكله تنظيم داعش والجماعات التابعة له في مسارح متعددة، لا سيما في غرب ووسط أفريقيا ومنطقة الساحل وجنوب آسيا. وكان التهديد متعدِّد الأقطاب ومتزايد التعقيد، ومتغيّراً بسرعة، حيث عانت منه منطقة الساحل الوسطى (التي تشمل المناطق الحدودية لبوركينا فاسو ومالي والنيجر وكذلك مناطق حوض بحيرة تشاد) أكثر من غيرها. وظل اجتذاب المقاتلين الإرهابيين الأجانب مستمراً إلى مجموعة متنوعة من الساحات التي ظلوا يتكتّلون حولها. وظل تنظيم داعش يحصل على الإيرادات واستمر في جمع الأموال لأغراض نفعية، باعتماده على فرض الضرائب غير القانونية وعمليات الاختطاف طلباً للفدية. واستمر استخدام الأصول الافتراضية بشكل متزايد خشية كشفه. وفي الوقت نفسه، واصل تنظيم داعش بذل الجهود لبناء قدرات سيبرانية، بسبل منها توجيه النداءات على الصعيد العالمي لخبراء الإنترنت الكي ينضموا إلى صفوفه.

5 - وظلت الدول الأعضاء تؤمن بمجموعة متنوعة من الآراء بشأن هوية زعيم تنظيم داعش، أبو حفص الهاشمي القرشي. وظلت بعض الدول الأعضاء على اعتقادها بأن عبد القادر مؤمن (غير مدرج في قائمة الجزاءات)، رئيس "مكتب" الكرار في شرق أفريقيا، هو القائد العام للجماعة. ولا يزال مؤمن معزولا إلى حد كبير نتيجة للضغوط المستمرة جراء جهود مكافحة الإرهاب التي تبذلها السلطات الصومالية.

6 - وفي الصومال، تقلَّص بشكل كبير التهديد الذي يمثله تنظيم داعش بسبب الجهود المستمرة لمكافحة الإرهاب التي تبذلها قوات الأمن الوطنية بالاشتراك مع الشركاء الإقليميين والدوليين. وفي أعقاب عمليات مكافحة الإرهاب الأخيرة، التي أسفرت عن مقتل أعداد كبيرة من المقاتلين، واعتقال أكثر من 180 شخصاً، وعودة مقاتلين صوماليين محليين للاندماج في عشائرهم، يُقدّر أن تنظيم داعش في الصومال يضم الآن عدداً يتراوح بين 200 و 300 مقاتل. وأبلغت الدول الأعضاء في المنطقة عن تنقّل خارجي لمقاتلين إرهابيين أجانب تعود أصولهم إلى الشرق الأوسط من بونتلاند إلى اليمن عبر خليج عدن.

7 - وعزّز تنظيم داعش تغطيته الدعائية لهجماته في جمهورية الكونغو الديمقراطية وموزامبيق. وفي جمهورية الكونغو الديمقراطية، ظلت جماعة تحالف القوى الديمقراطية (غير مدرجة في قائمة الجزاءات) تشكل تهديداً كبيراً.

8 - وظل غرب أفريقيا ومنطقة الساحل مصدر قلق كبير للدول الأعضاء، حيث واصلت الجماعات المنتسبة لتنظيم داعش، مثل تنظيم الدولة الإسلامية في ولاية الساحل (غير مدرج في قائمة الجزاءات)، تعزيز وجودها. ففي حوض بحيرة تشاد، أصبح تنظيم الدولة الإسلامية في غرب أفريقيا (QDe.162)، الذي يقوم بعملياته في الغالب في تشاد والكاميرون والنيجر ونيجيريا، أكثر بروزاً بينما أدت عمليات مكافحة الإرهاب المكثفة إلى إضعاف الجماعات الأخرى المنتسبة لتنظيم داعش في الشرق الأوسط والصومال.

وأبلغت أبلغت الدول الأعضاء عن ترقية أبو بكر بن محمد بن علي المينوكي (غير مدرج في قائمة الجزاءات)، رئيس "مكتب" الفرقان، إلى قيادة تنظيم داعش الأم، وأشار البعض منها إلى أنه ربما يكون قد حلّ محل عبد الله مكي مصلح الرافعي (المعروف باسم أبو خديجة) كرئيس "للمديرية العامة للولايات" بعد مقتل أبو خديجة في آذار/مارس 2025[4]. وفي محاولة لتعزيز السيطرة على الأراضي في شمال شرق نيجيريا، حصَّن تنظيم الدولة الإسلامية في ولاية الساحل مواقعه في أنحاء متفرقة من وسط ولاية بورنو وجنوبها في شهر آب/أغسطس، معزّزاً بذلك قواعده في غرغاش وسامبيسا. وكثف التنظيم أيضاً غاراته على الأهالي المعزولين في منطقة أقصى الشمال بالكاميرون ومقاطعة البحيرة في تشاد.

9 - وظلت جماعة نصرة الإسلام والمسلمين التابعة لتنظيم القاعدة (QDe.159) هي الجماعة المهيمنة في منطقة الساحل. وكان لتنظيم الدولة الإسلامية في الصحراء الكبرى (QDe.163) وجود أصغر في مالي لكنه ظل نشطاً في النيجر، منطقة عملياتها الرئيسية. وكانت هجمات هذا التنظيم أصغر حجماً وغير متماثلة، وكانت تستهدف قوات الأمن والمدنيين. وفي النيجر، شهدت مناطق تيلابيري وتاهوا ودوسو أنشطة مستدامة لتنظيم الدولة الإسلامية في الصحراء الكبرى، بينما شهدت منطقتا ميناكا وتيسيت في مالي بعض الهجمات. وفي أواخر عام 2025، اشتبك تنظيم الدولة الإسلامية في الصحراء الكبرى وجماعة نصرة الإسلام والمسلمين طمعاً في السيطرة على بعض الأراضي، وهو ما يمثل نهاية لفترة الانفراج بين الجماعتين التي كانت قد ثُبتت في وقت سابق من عام 2025.

10 - وفي الجمهورية العربية السورية، لا تزال الحالة الأمنية هشة. فقد واصلت خلايا تنظيم داعش تنفيذ عملياتها في جميع أنحاء البلاد، وشنت هجمات في المقام الأول ضد قوات الأمن، لا سيما في الشمال والشمال الشرقي، من بينها هجوم على قوات التحالف المشتركة التي تقودها الجمهورية العربية السورية والولايات المتحدة الأمريكية. وسعَت الجماعة إلى إثارة النعرات الطائفية لتقويض سلطات البلاد، بسبل منها تنظيم هجمات على أماكن العبادة. وظلت تحتفظ بعدد يقدَّر بنحو 000 3 مقاتل في أنحاء متفرقة من العراق والجمهورية العربية السورية، وكان معظمهم في الجمهورية العربية السورية. وفي حين ظلت منطقة البادية السورية ذات أهمية استراتيجية، فإنها لم تعد بمثابة المعقل الرئيسي لتنظيم داعش. كما اعتُبر رئيس الجمهورية العربية السورية، أحمد الشرع، هدفاً ذا أولوية. ففي عام 2025، أُحبطت خمس محاولات لاغتيال الرئيس ووزير الداخلية ووزير الخارجية. فقد استهدُف الشرع في حلب ودرعا على يد تنظيم سرايا أنصار السنة (غير مدرج في قائمة الجزاءات)، وهو جماعة يُظن أنها واجهة لتنظيم داعش، مما زودها بقدرة معقولة على الإنكار وقدرةٍ أحسن على تنفيذ العمليات. وانضمت حكومة الجمهورية العربية السورية إلى التحالف الدولي لمكافحة تنظيم داعش في شهر تشرين الثاني/نوفمبر. وأفاد التحالف بأنه شن عدة غارات جوية واسعة النطاق على مواقع متفرقة من الجمهورية العربية السورية تابعة لتنظيم داعش.

11 - وفي العراق، ظل تنظيم داعش تحت ضغط مستمر من جراء جهود مكافحة الإرهاب، مما حد من قدرته على القيام بعمليات واسعة النطاق. وفي عام 2025، كانت هجمات تنظيم داعش في العراق في أدنى مستوياتها على الإطلاق. ومع ذلك، ظلت الجماعة تشكل تهديداً من خلال استغلال أجواء عدم الاستقرار السائدة في الجمهورية العربية السورية المجاورة.

(4) انظر S/2022/576 والتقارير اللاحقة.

12 - وظل تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام-ولاية خراسان (QDe.161) والجماعات الإرهابية الأخرى في أفغانستان مصدر قلق وتهديد كبيرين وسط علاقات إقليمية هشة. وظل هذا التنظيم يخضع لضغوط مستمرة جراء جهود مكافحة الإرهاب؛ لكنه احتفظ بقدرات عملياتية قوية وأظهر نيته المستمرة في تنفيذ عمليات خارج البلاد. وبينما انخفض عدد الهجمات التي نفذها هذا التنظيم في الفترة المشمولة بالتقرير، فقد حافظ على قدرته على تجديد صفوفه بسرعة، بما في ذلك من خلال التجنيد عبر الإنترنت. وكانت الجماعة نشطة في المقام الأول في شمال أفغانستان، لا سيما في ولاية بدخشان، وكذلك في المناطق القريبة من الحدود مع باكستان. ووسّعت الجماعة شبكة خلاياها، حيث ظلت تشكل تهديدات على الصعيدين الإقليمي والدولي. كما كثف التنظيم استخدامه للدعاية الشرسة بلغات آسيا الوسطى، فوسَّع بذلك جمهوره المستهدف، وسعى إلى استغلال قضايا مثل الحرب الدائرة رحاها في غزة للمضي قدماً بجهوده في مجالي التجنيد والتمويل.

13 - وفي ما يتعلق بسبل الحصول على الأسلحة، ظل تنظيم داعش يرى بعض الفوائد في تعزيز بعض التكنولوجيات مثل منظومات الطائرات غير المأهولة، التي اعتبرها مجالا من مجالات النمو. فقد عززت هذه المنظومات قدرة الجماعة على تنفيذ هجمات منسقة ومتزامنة، حيث يتم التعاون وتبادل المعارف في ما بين مناطق القتال. وفي غرب أفريقيا، يقوم تنظيم الدولة الإسلامية في ولاية الساحل بزيادة ما يخبّئه من منظومات الطائرات غير المأهولة من خلال الاستيراد التجاري للأجزاء ذات الصلة التي يُعاد تجميعها في وقت لاحق.

14 - وقد حدثت زيادة ملحوظة في الاستخدام الفعال للتكنولوجيات الجديدة الأخرى على يد تنظيم داعش، وكذلك الجماعات الإرهابية الأخرى، الأمر الذي تجلى في طريقتين رئيسيتين. أولا، استغل تنظيم داعش والجماعات المنتسبة إليه بشكل متزايد نُظم الاتصالات عبر الأقمار الصناعية التجارية، مما يتيح لها إجراء اتصالات رخيصة وسريعة ومضمونة نسبياً في المناطق النائية. ثانياً، كان هناك استخدام أكثر كفاءة وجودة للذكاء الاصطناعي، في المقام الأول لأغراض الدعاية. وأظهر تنظيم داعش والجماعات المنتسبة إليه تطوراً متنامياً في استيعاب أدوات الذكاء الاصطناعي والتأثيرات البصرية بسلاسة في جهودها لبث نزعة التطرف والتجنيد. ومع أن تلك الزيادة في الاستخدام الفعال للتكنولوجيات الجديدة لا تمثل تغييراً جذرياً في القدرات العملياتية، فإنها تبرز التحدي المتزايد الذي يفرضه الذكاء الاصطناعي أمام الجهود الدولية لمكافحة الإرهاب.

باء - أوضاع المشتبه في كونهم أعضاء في تنظيم داعش وأفراد أُسرهم في مناطق النزاع

15 - إلى غاية شهر كانون الأول/ديسمبر، ظل أكثر من 740 25 فرداً، من بينهم نحو 930 14 مواطناً سورياً و 320 2 مواطناً عراقياً و 480 8 من رعايا بلدان ثالثة من نحو 59 بلداً مختلفاً، في مخيمي الهول وروج في شمال شرق الجمهورية العربية السورية، بسبب صلاتهم أو روابطهم العائلية المزعومة بتنظيم داعش. وبقي آلاف آخرون في مراكز احتجاز أخرى. وأكثر من 60 في المائة من سكان المخيمين هم من الأطفال، منهم بينهم 71 في المائة دون سن 12 سنة و 7 في المائة دون سن الخامسة. وظل معظم هؤلاء الأطفال غير قادرين على العودة إلى مجتمعاتهم المحلية أو بلدانهم الأصلية، لأنهم احتُجزوا بصورة غير قانونية دون محاكمة أو الخضوع لإجراءات المراجعة القضائية، ودون أن تُتاح لهم سبل مجدية للانتصاف القانوني.

16 - وظلت المساعدة الإنسانية محدودة للغاية بسبب انخفاض مستويات المعونة الخارجية وظلت تتسم بنقص الموارد في المخيمات. وظلت الظروف المعيشية في مخيمي الهول وروج مزرية، حيث تميّزت بقلة الخدمات وعدم كفاية المأوى. ولوحظ انعدام الأمن والعنف وانتهاكات حقوق الإنسان بصورة منهجية،

بما في ذلك حالات الاختفاء القسري، والاحتجاز التعسفي، والاحتجاز في أماكن سرّية، والعنف الجنساني والاستغلال الجنسي، وقلة سبل الحصول على المياه والغذاء والرعاية الصحية والتعليم.

ثالثاً - المستجدات المتعلقة بإجراءات التصدي للتهديد المتجدِّد

17 - واصلت الأمم المتحدة دعم الدول الأعضاء في جهودها الرامية إلى التصدي للتهديد الذي يشكله تنظيم داعش، بما في ذلك من خلال بناء القدرات وتقديم المساعدة التقنية في مجالات مثل مكافحة تمويل الإرهاب، واستخدام الجماعات الإرهابية للتكنولوجيات الجديدة والناشئة، وإعادة إدماج الأفراد المرتبطين بتنظيم داعش والجماعات الإرهابية الأخرى. وواصلت الأمم المتحدة إصدار بحوث وتوجيهات سياساتية قائمة على الأدلة لإرشاد الجهود التي تبذلها الدول الأعضاء.

18 - وفي شهر تشرين الأول/أكتوبر، دعمت المديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب جلسة الإحاطة المفتوحة التي نظمتها لجنة مكافحة الإرهاب للاحتفال بالذكرى السنوية العشرين لإنشاء المديرية، والتي ضمت ممثلين عن الدول الأعضاء والمنظمات الدولية والإقليمية، وكذلك من المجتمع المدني وأعضاء شبكة البحوث العالمية لمكافحة الإرهاب التابعة للمديرية. وساهمت المناقشة في تعزيز الفهم المشترك لأثر أعمال المديرية وما استخلصته من دروس، وكذلك الاتجاهات والتطورات الحاصلة في مجالي الإرهاب ومكافحة الإرهاب، بما في ذلك التدابير الموصى بها لمكافحة تنظيم داعش.

ألف - معالجة أوضاع المشتبه في كونهم أعضاء في تنظيم داعش وأفراد أُسرهم في مناطق النزاع

1 - جهود الإعادة إلى الوطن

19 - على الرغم من انخفاض عدد حالات الإعادة إلى الوطن منذ الفترة المشمولة بالتقرير السابق، واصلت الدول الأعضاء جهودها الرامية إلى إعادة الأفراد الذين تقطعت بهم السبل في المخيمات ومراكز الاحتجاز وغيرها من المرافق في شمال شرق الجمهورية العربية السورية. وأفيد بأن حكومة العراق أعادت أكثر من 400 2 مواطن عراقي من مخيمي الهول وروج.

20 - ودعمت الأمم المتحدة، بالتعاون مع حكومة العراق، إصدار الوثائق المدنية للمواطنين العراقيين الذين كان يأويهم مركز الأمل لإعادة التأهيل (مركز الجدعة 1 سابقاً) بعد عودتهم من المخيمات في شمال شرق الجمهورية العربية السورية. وبحلول تشرين الأول/أكتوبر، يسّرت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف) والمنظمة الدولية للهجرة معالجة أكثر من 430 3 طلباً للحصول على بطاقات الهوية الوطنية، حيث أُصدرت أكثر من 170 3 بطاقة.

21 - وفي شهر أيلول/سبتمبر، قدم مكتب مكافحة الإرهاب الدعم التقني إلى حكومة العراق من أجل تنظيم "المؤتمر الدولي الرفيع المستوى بشأن إعادة الأشخاص من مخيم الهول والمخيمات المحيطة وأماكن الاحتجاز"، وذلك لتعزيز أنشطة الدعوة وتبادل الممارسات الجيدة في مجال إعادة الأفراد المرتبطين بالجماعات الإرهابية إلى أوطانهم. وحضر الاجتماع أكثر من 350 مشاركاً، من بينهم 31 من الوزراء وكبار المسؤولين من الدول الأعضاء. وأوصت الأمم المتحدة وخبراء آخرون الدول الأعضاء بضمان المساءلة عن الجرائم وإنصاف ضحايا الإرهاب، ولا سيما النساء والأطفال، بما في ذلك عن طريق تقديم دعم محدَّد الأهداف لضحايا العنف الجنسي.

22 - وفي الفترة الممتدة من شهر آب/أغسطس إلى شهر كانون الأول/ديسمبر، قام مرفق مكافحة التهديدات الإرهابية العالمية المشترك بين الاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة، الذي يديره مكتب مكافحة الإرهاب، بتزويد 60 من أفراد الأمن العراقيين بمهارات متخصصة لإدارة عمليات الإعادة الطوعية إلى الوطن من مخيم الهول باستخدام نُهج مراعية للضحايا وللاعتبارات الثقافية.

23 - وفي شهر تشرين الأول/أكتوبر، نشرت هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة) دراسة عن التجارب الجنسانية للنساء والرجال والأطفال المُحتجزين تعسفاً في مخيم الهول[5]، قدمت فيها توصيات لمنظومة الأمم المتحدة ككل في مجال معالجة ظروف المُحتجزين واحتياجاتهم المختلفة. وكان الغرض من هذه الدراسة هو وضع سياسة قائمة على حقوق الإنسان ومراعية للمنظور الجنساني ونهج برنامجي لمعالجة حالة النساء والرجال والأطفال المحتجزين حالياً في مخيم الهول إلى أجل غير مسمى.

2 - الملاحقة القضائية والتحقيق

24 - واصلت الأمم المتحدة دعم الدول الأعضاء في سبيل تعزيز الأطر القانونية والمؤسسية القائمة على مراعاة الحقوق للتحقيق في جرائم الإرهاب وملاحقة مرتكبيها. ففي شهر آب/أغسطس، نظّم مكتب مكافحة الإرهاب، بالتعاون مع المنظمة الدولية للهجرة والمركز الدولي لمكافحة الإرهاب، حلقة عمل في بغداد حضرها قضاة ومدعون عامون عراقيون معنيون بمكافحة الإرهاب، إلى جانب خبراء دوليين، لتبادل الممارسات الجيدة بشأن التحقيق مع أفراد المنظمات الإرهابية ومقاضاتهم بما يتوافق مع حقوق المشتبه بهم. وفي شهر كانون الأول/ديسمبر، دعا مكتب مكافحة الإرهاب المسؤولين العراقيين ونظراءهم الأجانب إلى عقد حلقة عمل في إسطنبول بتركيا بشأن التعاون الدولي لتعزيز المساءلة عن جرائم تنظيم داعش.

25 - وفي الفترة من شهر تموز/يوليه إلى شهر تشرين الأول/أكتوبر، عزّز مكتب مكافحة الإرهاب قدرة 22 من موظفي إنفاذ القانون من إثيوبيا وبوركينا فاسو والصومال وكينيا ونيجيريا على جمع المعلومات الرقمية والمالية والاستخباراتية وتحليلها واستخدامها في قضايا الإرهاب المعقدة التي قد تهم تنظيم داعش، والتقيّد في الوقت ذاته بمعايير حقوق الإنسان ومعايير المحاكمة وفق الأصول القانونية.

26 - وفي أوغندا، قام المرفق العالمي لمكافحة التهديدات الإرهابية بتوجيه أصحاب المصلحة الرئيسيين وتعزيز قدرات المدرِّبين من قوة الشرطة الأوغندية ومكتب مدير الادعاء العام. وفي شهر تشرين الأول/أكتوبر، سلّم المرفق معدات متخصصة للاستدلال الجنائي الرقمي إلى حكومة قيرغيزستان وأنجز مجموعة من أنشطة المساعدة الاستشارية والتوجيهية لمدة ثمانية أشهر لتعزيز القدرات على إجراء التحقيقات والمحاكمات المتصلة بالإرهاب. وفي طاجيكستان، أجرى المرفق تحليلا للاحتياجات باعتباره أساساً لمساعدة وزارة العدل على تعزيز قدراتها في مجال الاستدلال الجنائي الرقمي لأغراض التحقيقات والمحاكمات المتصلة بالإرهاب، تمشياً مع المعايير الدولية وقواعد حقوق الإنسان.

27 - وفي نيجيريا، سلَّم مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة منشأة لتخزين الأدلة تم تجديده إلى قيادة شرطة ولاية الهضبة التابعة لقوة الشرطة النيجيرية، وهي سادس منشأة من هذا القبيل يعززها

(5) متاحة على الرابط التالي: www.unwomen.org/en/digital-library/publications/2025/10/understanding-the-lives-of-the-women-men-and-children-of-al-hol-camp.

المكتب. وفي شـــهر تموز/يوليه، أصـــدرت المحكمة الاتحادية العليا 44 حكماً بالإدانة على أفراد يشـــتبه في ارتكابهم جريمة إرهابية؛ وســـاهم المكتب في تقليل عدد القضـــايا المتراكمة في المحكمة عن طريق دعم إيفاد محامين للدفاع من مجلس المســـاعدة القضـــائية لإجراء مقابلات قبل المحاكمة في أماكن الاحتجاز. وعلى الصـــعيد الإقليمي، واصـــل مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوســـط أفريقيا ومكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل بذل جهودهما في مجال الدعوة دعماً للقوة المشتركة المتعددة الجنسيات التابعة للجنة حوض بحيرة تشـــاد، التي تؤدي دوراً حاســـماً في تقديم الأفراد المزعوم انتماؤهم لتنظيم الدولة الإســـلامية في غرب أفريقيا إلى القضاء.

3 - إعادة التأهيل وإعادة الإدماج

28 - واصـــلت الأمم المتحدة تقديم دعمها للدول الأعضـــاء من أجل التصـــدي للصـــعوبات المصـــادفة في إعادة تأهيل العائدين الســـابقين وإعادة إدماجهم، بما فيها قلة فرص الحصـــول على الدعم القانوني والخدمات الأخرى. وتعزَّز التنسـيق الاسـتراتيجي لجهود إعادة التأهيل وإعادة الإدماج ضـمن الإطار العالمي للدعم المقدَّم من الأمم المتحدة لرعايا البلدان الثالثة العائدين من الجمهورية العربية الســـورية والعراق، بما في ذلك من خلال الفريق العامل التقني الذي تشـــترك في قيادته المنظمة الدولية للهجرة واليونيســـف وحكومة العراق. وســـاهمت فرقة العمل المعنية بالإصـــلاح والانتقال في تعزيز التنســـيق في ما يخص تقديم الخدمات في مركز الأمل لإعادة التأهيل.

29 - وســـاعدت الأمم المتحدة على إعادة الأطفال العراقيين وأسـرهم من خلال توفير خدمات إعادة تأهيل شـــاملة وكلية، تمشـــياً مع المصـــلحة الفضـــلى للطفل باعتبارها الاعتبار الأول، بما فيها الرعاية النفســـية - الاجتماعية والمساعدة القضـائية والتدريب المهني وإعادة الإدماج الأسـري. واسـتفاد أكثر من 500 6 شـخص من دعم المنظمة الدولية للهجرة لمركز أمل لإعادة التأهيل. كما ســـاعدت المنظمة على تعزيز التنســـيق مع وزارة الهجرة والمهجرين ومكتب مستشـار الأمن القومي في العراق، وتسـريع إجراءات التخليص الجمركي، وتمكين الأسـر المعيشـية التي تم التحقق منها من مغادرة المركز بسـرعة أكبر.

30 - وقدّم مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة مسـاعدة تقنية إلى حكومة العراق بشـأن إدارة شؤون السجناء الشديدي الخطورة ومنع التطرف المفضـي إلى الإرهاب في السجون. كما ساعدت على وضـع إرشـادات بشـأن التقييمات النفسـية-الاجتماعية للأطفال المحرومين من الحرية في سـياق مكافحة الإرهاب، بمن فيهم الأطفال العائدون من الجمهورية العربية الســـورية، وكذلك خريطة طريق وطنية لدعم إعادة تأهيل الأحداث المحتجزين الذين كانوا مرتبطين في السابق بجماعات إرهابية وإعادة إدماجهم.

31 - وفي أفريقيا، ســـاعدت الأمم المتحدة الدول الأعضـــاء على تعزيز قدراتها على إعادة الإدماج، بوسـائل منها تعزيز الحوار المجتمعي للحد من الوصـم بالعار والعودة إلى الإجرام. ففي كينيا، تعاون برنامج الأمم المتحـدة الإنمـائي مع المركز الوطني لمكـافحـة الإرهـاب لتـدريـب 35 من ممثلي المجتمع المـدني و 44 من الأخصـــائيين في علم النفس على إعـادة التـأهيـل والـدعم النفســـي الاجتمـاعي لمـا يقرب من 500 عائد، بمن فيهم الشـباب. وفي الصـومال، شـجعت حلقاتُ العمل التي قادها البرنامج الإنمائي في مقديشو وكيسمايو على إعادة إدماج 100 من الأفراد السابقين في الجماعات الإرهابية في المجتمع المحلي.

باء - التعاون الدولي والإقليمي

32 - واصلت الأمم المتحدة تعزيز التعاون مع الدول الأعضاء والمنظمات الدولية والإقليمية في مجال مكافحة الإرهاب، مع التركيز على أفريقيا وآسيا الوسطى وجنوب آسيا وجنوب شرقها. وقدم مرفق مكافحة التهديدات الإرهابية العالمية المساعدة التقنية إلى حكومات أوغندا وتوغو والصومال وطاجيكستان والعراق وقيرغيزستان وكينيا ونيجيريا، بناء على طلبها واستناداً إلى الاحتياجات التي حددتها المديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب. وعزز هذا الدعم القدرات الوطنية على كشف التهديدات الإرهابية ومنعها والتصدي لها والتحقيق فيها في مختلف الظروف الأمنية.

33 - وفي شهر تشرين الأول/أكتوبر، شارك برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في استضافة حلقة عمل إقليمية في نيروبي مع الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية في مركز التميز لمنع التطرف العنيف ومكافحته التابع لها، ضمت 47 من الجهات المعنية من جنوب السودان والصومال وكينيا. وساهمت حلقة العمل في تعزيز قدرات النظام الإقليمي للإنذار المبكر والاستجابة، وساعدت على إدماج مسألة مكافحة التطرف العنيف المفضي إلى الإرهاب في أُطر بناء السلام.

34 - وعزّز مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة التعاون الدولي والإقليمي على منع ومكافحة الإرهاب والجرائم ذات الصلة. ففي منطقة حوض بحيرة تشاد، ساعد المكتب على إجراء مشاورات بين حكومات تشاد وجمهورية أفريقيا الوسطى والكاميرون لتعزيز التنسيق عبر الحدود بشأن فرز الأشخاص المرتبطين بجماعة بوكو حرام وملاحقتهم قضائياً وإعادة إدماجهم. وتعاون أيضاً مع وزارة العدل وحقوق الإنسان في تشاد لإعداد خلاصة وافية للصكوك والتشريعات الدولية، تزوِّد الممارسين بأداة مرجعية أساسية للنهوض بالتعاون الدولي في القضايا المتصلة بالإرهاب.

35 - وواصل مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا تعاونه مع لجنة حوض بحيرة تشاد بشأن تنقيح خطط العمل الإقليمية التي ستوجِّه تنفيذ الاستراتيجية الإقليمية المنقحة لتحقيق الاستقرار والإنعاش وبناء القدرة على الصمود في المناطق المتضررة من جماعة بوكو حرام في منطقة حوض بحيرة تشاد، التي اعتمدها مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي في 10 حزيران/يونيه 2025.

36 - وأنشأت المديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب والمعهد الدولي للعدالة وسيادة القانون فريقاً عاملا معنياً بالرقابة على الاستخبارات في جنوب آسيا وجنوب شرقها لتيسير تبادل الآراء بين الأقران من أجل تحسين أدوار آليات الرقابة والمساءلة ومسؤولياتها واستقلالها وفعاليتها في سياق مكافحة الإرهاب. وضم اجتماع الفريق العامل نحو 50 مسؤولا من إندونيسيا وتايلند وسري لانكا والفلبين وملديف ومسؤولين من هيئات الرقابة من خارج المنطقة وممثلين عن المجتمع المدني لتعزيز التعاون الدولي.

37 - وفي شهر تشرين الأول/أكتوبر، نظَّم مكتب مكافحة الإرهاب المؤتمر البرلماني العالمي المعني بمكافحة الإرهاب ومنع التطرف العنيف في إسطنبول بتركيا. وحضر المؤتمر أكثر من 150 مشاركاً وخبيراً دولياً بارزاً من 55 بلداً وأعدّوا تقريراً يتضمن مجموعة موحدة من التوصيات لتعزيز الاتساق التشريعي،

وتحسين الامتثال للقانون الدولي، وتعزيز الرقابة على سياسات مكافحة الإرهاب، وتدعيم التعاون الدولي والبرلماني الدولي[6].

جيم - التنسيق والاتساق بين جميع كيانات اتفاق الأمم المتحدة العالمي لتنسيق مكافحة الإرهاب

38 - قدَّم اتفاق الأمم المتحدة العالمي لتنسيق مكافحة الإرهاب، الذي يضم 46 كياناً، دعماً تقنياً متقدماً ومخصصاً للدول الأعضاء، بما في ذلك على الصعيد الإقليمي، من خلال تعزيز التنسيق لدعم الجهود الرامية إلى منع ومكافحة الإرهاب والتطرف العنيف المفضي إلى الإرهاب، تمشياً مع استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، عقدت الأفرقة العاملة المعنية باتفاق مكافحة الإرهاب أكثر من 15 اجتماعاً تناولت فيها أولويات مكافحة الإرهاب، ويسَّرت التنسيق بشأن المبادرات الإقليمية لبناء القدرات، لا سيما في أفريقيا، وقدمت إرشادات ومنهجيات تقنية مشتركة في مجالات من قبيل إدارة أمن الحدود وحماية البنى التحتية الحيوية. وبناء على طلب حكومة العراق، أجرى الفريق العامل المعني بالاستراتيجيات الوطنية والإقليمية لمكافحة الإرهاب التابع لاتفاق مكافحة الإرهاب استعراضاً تقنياً لمشروع الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الإرهاب في العراق للفترة 2026-2030، وقدم توصيات لتعزيز قدرة المجتمعات المحلية على التكيف، وحماية حقوق الإنسان، والتدابير المراعية للمنظور الجنساني، والاتساق مع الأطر القانونية الدولية وآليات التعاون الدولي.

39 - وفي شهر كانون الأول/ديسمبر، وفي إطار اتفاق الأمم المتحدة العالمي لتنسيق مكافحة الإرهاب، أصدرت المديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان إرشادات[7] بشأن الحرص على أن تستند تدابير مكافحة تمويل الإرهاب إلى مراعاة المخاطر وتكون متناسبة وتُنفّذ على نحو يتوافق مع القانون الدولي.

دال - تقديم الدعم لضحايا تنظيم داعش

40 - واصلت الأمم المتحدة تمكين ضحايا الإرهاب بوصفهم عناصر للتغيير من أجل بناء دعم ذي مغزى ومخصص للضحايا والناجين في جميع أنحاء العالم. ففي 21 آب/أغسطس، وفي اليوم الدولي لإحياء ذكرى ضحايا الإرهاب وإجلالهم، أقرّ الأمين العام بالصعوبات التي يواجهها ضحايا الإرهاب وشدد على ضرورة إسماع أصوات الضحايا ليس فقط بوصفهم متلقين للمساعدة بل بوصفهم خبراء وبُناة سلام. ونظّم مكتب مكافحة الإرهاب منتديين عالميين وجلسات لتبادل للآراء بين الأقران، في 1 تموز/يوليه و 3 أيلول/سبتمبر، لمواصلة تفعيل شبكة جمعيات ضحايا الإرهاب. وأسفر هذان المنتديان عن وضع نُهج لمكافحة الإرهاب تركز على الضحايا، تشمل نُهجاً للتصدي لخطر وصم الضحايا في وسائط الإعلام.

41 - وضم مؤتمر إقليمي معني بضحايا الإرهاب في أفريقيا، نظمته حكومة المغرب في الرباط يومي 2 و 3 كانون الأول/ديسمبر، بدعم من مكتب مكافحة الإرهاب، مسؤولين رفيعي المستوى وضحايا للإرهاب من جميع أنحاء القارة الأفريقية. ويسَّر مكتب مكافحة الإرهاب مشاركة الأعضاء الأفارقة في شبكة جمعيات

(6) متاح على الرابط التالي: https://www.un.org/counterterrorism/en/publication/global-parliamentary-conference-counter-terrorism-and-prevention-violent-extremism.

(7) متاحة على الرابط التالي: https://www.un.org/securitycouncil/ctc/sites/www.un.org.securitycouncil.ctc/files/hr_cft_guidance_november_2025.pdf.

ضحايا الإرهاب، مما ساعد على إقامة صلات مباشرة بين الأقران من الضحايا الأفارقة وسلط الضوء على خبراتهم كبُناة سلام وممارسين في مجالي مكافحة الإرهاب وبناء السلام.

42 - وفي بوركينا فاسو، دعم مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة تفعيل خارطة الطريق الوطنية لضحايا الإرهاب بغية مساعدة الحكومة الانتقالية على الانتقال من مرحلة التخطيط إلى مرحلة التنفيذ الفعلي. كما دعم المكتب حكومة العراق في وضع "خلاصة وافية عن حقوق ضحايا الإرهاب وآليات دعمهم"، وعقد اجتماعاً للخبراء في فيينا في شهر كانون الأول/ديسمبر، بالتعاون مع مكتب مكافحة الإرهاب، للشروع في وضع وثيقة إرشادية عملية لمساعدة الدول الأعضاء على تصميم خطط مساعدة شاملة قائمة على مراعاة الحقوق لفائدة ضحايا الإرهاب، وتنسيقها وتنفيذها.

هاء - إدارة الحدود وإنفاذ القانون

43 - واصلت الأمم المتحدة دعم الجهود التي تبذلها الدول الأعضاء لمنع الإرهابيين من حيازة الأسلحة واستخدامها. وقدم مكتب مكافحة الإرهاب دعماً تقنياً عزّز قدرات 269 موظفاً مسؤولا من سبع دول أعضاء في أفريقيا وآسيا الوسطى وأمريكا اللاتينية والشرق الأوسط على تنفيذ قرار مجلس الأمن 2370 (2017). وعزز هؤلاء المسؤولون قدراتهم على منع وكشف ومكافحة حيازة الإرهابيين للأسلحة الكيميائية والبيولوجية والإشعاعية والنووية وسلائفها، وكذلك الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة والأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع ومنظومات الطائرات غير المأهولة ومكوناتها، ومنع استخدامهم لها وكشفه ومكافحته.

44 - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، عزَّزت الآلية المتكاملة لاستقرار الحدود لغرب أفريقيا، وهو جهدٌ متعدد الشركاء تقوده الأمم المتحدة ويشترك في بذله مكتب مكافحة الإرهاب والمنظمة الدولية للهجرة ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة والمنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الإنتربول)، التعاونَ الدولي والإقليمي في غرب أفريقيا ومنطقة الساحل، حيث أُحرز تقدم ملموس في تنسيق أمن الحدود، بسبل منها إنجاز تقييم أساسي مشترك مع البلدان المشاركة - وهي بنن وبوركينا فاسو وتوغو والسنغال وغانا وكوت ديفوار ومالي والنيجر. وقد أُجري ذلك التقييم بالتعاون الوثيق مع السلطات الوطنية والشركاء الإقليميين، وساعد بصفة مباشرة على توجيه المساعدة التقنية المحدَّدة الأهداف. وقد انطلقت المرحلة الثانية من أعمال الآلية في شهر تموز/يوليه.

45 - وفي شهر أيلول/سبتمبر، وعلى هامش المؤتمر العام التاسع والستين للوكالة الدولية للطاقة الذرية، عقد مكتب مكافحة الإرهاب وحكومة المغرب والوكالة الدولية للطاقة الذرية ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة اجتماعاً جانبياً رفيع المستوى للاحتفال بالذكرى السنوية العشرين لاعتماد تعديل اتفاقية الحماية المادية للمواد النووية والاتفاقية الدولية لقمع أعمال الإرهاب النووي. وأبرز ذلك الاجتماع، الذي حضره أكثر من 200 من ممثلي الدول الأعضاء والمنظمات الدولية، استمرار أهمية هذين الصكين وأوجه تكاملهما، والجهود المبذولة لتحقيق الانضمام العالمي إليهما وتنفيذهما بالكامل، بدعم من الوكالة الدولية للطاقة الذرية ومكتب مكافحة الإرهاب ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة.

46 - وفي شهر تشرين الأول/أكتوبر، أيد المكتب اعتماد توصيات لومي المنقحة بشأن منع ومكافحة حيازة الجماعات الإرهابية للأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع واستخدامها في غرب أفريقيا[8].

47 - وكجزء من برنامج الأمم المتحدة لمكافحة سفر الإرهابيين وبالتعاون مع الشركاء المنفِّذين، بما في ذلك المديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة ومنظمة الطيران المدني الدولي والمنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الإنتربول) والمنظمة الدولية للهجرة، عزَّز مكتب مكافحة الإرهاب قدرات 90 جهة مستفيدة وبلداً شريكاً في مجال المعلومات المسبقة عن الركاب وسجلات أسماء الركاب، تمشياً مع معايير القانون الدولي ومعايير ومبادئ حقوق الإنسان. ووسّع البرنامج عدد شركائه، حيث انضمت تونس واليمن إلى المبادرة، بينما أُبرم اتفاقان للتعاون مع حكومتي أرمينيا وإسواتيني، مما ساعد على توسيع نطاق الشبكة العالمية لمكافحة سفر الإرهابيين.

48 - وفي الأرباع الثلاثة الأولى من عام 2025، قامت الدول الأعضاء السبع التي تستخدم حالياً برمجية goTravel المملوكة للأمم المتحدة بتجهيز إجراءات سفر 63 مليون مسافر، مما عزز دورها كأداة أساسية لإدراك التهديدات بفعالية وكفاءة. وفي الفلبين، بدأ تشغيل برمجية goTravel من خلال مركز عمليات نظام المعلومات المسبقة عن الركاب التابع لمكتب الهجرة، مما أتاح جمع بيانات المسافرين وتحليلها للتعرف على هوية من يُشتبه في كونهم من المقاتلين الإرهابيين الأجانب. وفي كوت ديفوار، اعتمدت السلطات، بدعم من مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة في إطار برنامج مكافحة سفر الإرهابيين، مرسوماً يتعلق بالمعلومات المسبقة عن الركاب ونُظم تبادل بيانات سجلات أسماء الركاب.

49 - ونشرت المديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب تقريراً[9] لزيادة الوعي في أوساط الدول الأعضاء بخطر استغلال الحدود البحرية لتيسير سفر الإرهابيين، وقدمت إرشادات بشأن كيفية معالجة موطن الضعف الجديد هذا.

50 - وكجزء من برنامج عالمي يقوده مكتب مكافحة الإرهاب ويشارك فيه كل من المديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب ومعهد الأمم المتحدة الأقاليمي لبحوث الجريمة والعدالة وتحالف الأمم المتحدة للحضارات، قدمت الأمم المتحدة المساعدة التقنية إلى أوزبكستان وتركمانستان وطاجيكستان وقيرغيزستان وموريتانيا لمساعدتها على وضع نماذج عملياتية لحماية أهدافها الضعيفة من الهجمات الإرهابية. ودعمت المديرية التنفيذية الجهود التي تبذلها الدول الأعضاء لحماية الأهداف المعرضة للخطر من الإرهاب من خلال القيام، بالتعاون مع منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، بنشر تقرير عن الاتجاهات يتضمن معلومات محدّثة عن التهديدات والثغرات في ما يخص حماية البنى التحتية الحيوية[10].

واو - مكافحة تمويل الإرهاب

51 - واصلت كيانات الأمم المتحدة، بالتعاون الوثيق مع فرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية والكيانات والهيئات الإقليمية المماثلة لها، مساعدة الدول الأعضاء بدعم جهودها الرامية إلى مكافحة تمويل الإرهاب. وواصل

(8) متاحة على الرابط التالي: https://www.thegctf.org/Portals/1/Documents/Framework%20Documents/2025/LomeRecs/GCTF_LomeRecs_EN.pdf?ver=Y4BvXacw-GjrV8nnmw24zg%3D%3D.

(9) متاحة على الرابط التالي: www.un.org/securitycouncil/ctc/sites/www.un.org.securitycouncil.ctc/files/final_maritime_security_and_api_pnr.pdf.

(10) متاحة على الرابط التالي: www.unrg/securitycouncil/ctc/sites/www.un.org.securitycouncil.ctc/files/cted-osce_trends_report_online_fin.pdf.

مكتب مكافحة الإرهاب عمله الشامل مع الهيئات الإقليمية المماثلة لفرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية، وبالتعاون الوثيق مع المديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب، جمعَ الممارسات الجيدة لإعداد إضافة في إطار مبادرة المكتب المتعلقة بالأصول الافتراضية والاستمرار في ضمان تقديم الدعم من أجل التنفيذ المتسق لمبادئ الجزائر التوجيهية[11]، بالتعاون مع الدائرة الاتحادية للمراقبة المالية في الاتحاد الروسي (Rosfinmonitoring).

52 - وقدم مكتب مكافحة الإرهاب الدعم إلى الدول الأعضاء في أفريقيا وآسيا الوسطى والشرق الأوسط من خلال مبادرات وتدريبات إقليمية لبناء القدرات في مجال تمويل الإرهاب، شمل التعاون مع التحالف الإسلامي العسكري لمحاربة الإرهاب ومركز استهداف تمويل الإرهاب والشرطة المالية الايطالية.

53 - وفي شهر أيلول/سبتمبر، نشرت المديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب تقريراً عن الاتجاهات يُبرز الثغرات القائمة بين البلدان الأفريقية في تنفيذ الأحكام الرئيسية الواردة في قرارات مجلس الأمن والمتعلقة بمكافحة تمويل الإرهاب[12]. واستناداً إلى زيارات التقييم التي أجريت نيابة عن لجنة مكافحة الإرهاب، وكذلك إلى تقارير فرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية والهيئات الإقليمية المماثلة لها، وبالتشاور مع فريق الدعم التحليلي ورصد الجزاءات، ساهم التقرير في توجيه أعمال تصميم مشاريع الأمم المتحدة للمساعدة التقنية وبناء القدرات.

54 - وواصل مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة دعم الدول الأعضاء في غرب أفريقيا وشرقها لتعزيز الأطر الوطنية، مع التركيز على التنسيق بين الوكالات، وتنفيذ قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، ومهارات التحقيق المالي، والروابط بين الإرهاب والجريمة المنظمة، وكذلك ضرورة منع سوء استغلال المنظمات غير الربحية وتسخير الاقتصادات غير الرسمية لأغراض تمويل الإرهاب.

زاي - آثار تكنولوجيات المعلومات والاتصالات والتكنولوجيات الجديدة على مكافحة الإرهاب

55 - كجزء من مبادرة CT TECH+ التي أُطلقت في عام 2024، قدم مكتب مكافحة الإرهاب الدعم للجهود التي تبذلها حكومات أوزبكستان والعراق وغانا ونيجيريا لوضع نُهج سياساتية شاملة للتكنولوجيات الجديدة. وواصل مكتب مكافحة الإرهاب، بالتعاون مع المنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الإنتربول)، مساعدة كيانات مكافحة الإرهاب في الدول الأعضاء على اكتساب مهارات جديدة لإجراء التحقيقات على الإنترنت، بما في ذلك على شبكة الإنترنت الخفية وبشأن الأصول الافتراضية، واستخدام الذكاء الاصطناعي. ونتيجة لذلك، أنشأت تسع دول أعضاء، أربع منها في أفريقيا، قدرات أساسية في مجال استخدام التكنولوجيات الجديدة في التحقيقات المتعلقة بمكافحة الإرهاب.

56 - ونظمت المديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب، بالتعاون مع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة وبالتنسيق مع مكتب مكافحة الإرهاب، اجتماعاً لفريق خبراء في نيروبي ركز على تنفيذ قرار مجلس الأمن 2713 (2023). وحضر الاجتماع ما مجموعه 70 موظفاً مسؤولاً من بلدان شرق أفريقيا وجهات أخرى صاحبة المصلحة، مما ساعد على تعزيز فهمهم لإنفاذ القانون وبناء قدراتهم على تنفيذ الأنشطة على المستوى المجتمعي، بما في ذلك ما يتصل بالتعرف على التهديدات وتعزيز القدرات الوطنية على كشف وتعطيل استخدام الإنترنت ووسائل التواصل الاجتماعي وألعاب الفيديو من قبل الجماعات

(11) S/2025/22، المرفق.

(12) متاح على الرابط التالي: www.un.org/securitycouncil/ctc/sites/www.un.org.securitycouncil.ctc/files/op_35_report_2025.pdf.

الإرهابية، بما فيها تنظيم داعش وحركة الشباب في الصومال. ونشرت المديرية التنفيذية أيضاً تقريراً عن استغلال الإرهابيين للأطفال[13]، وتعاونت مع المنتدى العالمي للإنترنت لمكافحة الإرهاب لزيادة الوعي بالتحديات المستمرة التي تواجهها الدول الأعضاء في التصدي للأساليب الرقمية المتزايدة التطور التي تستحدثها الشبكات الإرهابية لاستهداف الأطفال في جميع أنحاء العالم.

57 - وساعد مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة على بناء قدرات الدول الأعضاء على التصدي لاستغلال الإرهابيين للتكنولوجيا، بما فيها المنصات الرقمية والذكاء الاصطناعي ومنظومات الطائرات غير المأهولة والتهديدات الأخرى المستجدة، في جنوب آسيا وجنوب شرقها، ونظّم اجتماعاً لفريق خبراء لبلدان شرق أفريقيا بشأن كشف استخدام الإرهابيين للتكنولوجيا وتعطيله.

حاء - مكافحة الخطاب الإرهابي والعمل مع المجتمعات المحلية في سبيل منع ومكافحة التطرف العنيف المُفضي إلى الإرهاب

58 - في تشرين الثاني/نوفمبر 2025، أصدر مكتب مكافحة الإرهاب، بالتعاون مع معهد الأمم المتحدة الأقاليمي لبحوث الجريمة والعدالة، تقريراً عن التطرف العنيف واستغلال ألعاب الفيديو في أفريقيا[14]. وضاعف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي جهوده لمنع التطرف العنيف المُفضي إلى الإرهاب ومكافحة الخطاب الإرهابي في شرق أفريقيا من خلال تعزيز الرسائل الشاملة وإسماع الخطاب البديل في وسائل الإعلام، والمساهمة في تعزيز منَعة المجتمعات والقدرات المؤسسية في جميع أنحاء جنوب السودان والصومال وكينيا. وعززت هذه التدخلات النُّهج المستندة إلى تجارب الناجين، وارتقت بمستوى القيادات الشبابية، وسخّرت المنصات الرقمية لنشر رسائل السلام ومكافحة الدعاية المتطرفة العنيفة.

رابعاً - ملاحظات

59 - زاد التهديد الذي يشكّله تنظيم داعش بصفة مطردة خلال الفترة المشمولة بالتقرير. ومع أن جهود مكافحة الإرهاب قلّصت أنشطة الجماعة في العراق والصومال، فإن التهديد لا يزال متغيِّراً ومتنوعاً في مناطق متعددة. ومع أن جهود مكافحة الإرهاب في العراق أدت إلى انخفاض كبير في عدد الهجمات التي نفذها تنظيم داعش، فإن الجماعة تشكل تهديداً مستمراً للبلد. ولا تزال خلايا تنظيم داعش تعمل في مناطق متفرقة من الجمهورية العربية السورية، حيث لا تزال الجماعة عازمة على استغلال الفراغ الأمني وحالة الارتياب. ومن خلال استغلال النزاعات المسلحة وانعدام الاستقرار السياسي وضعف الحكم، لا يزال تنظيم داعش يشكل تهديداً للسلم والأمن الدوليين، مما يطرح تحديات خطيرة في ما يخص حقوق الإنسان والتنمية. ويتطلب التصدي لهذا التهديد المستمر اتباع نُهُج شاملة تشمل الحكومة بأكملها والمجتمع بأسره وتكون متجذّرة في سيادة القانون ومتوافقة توافقاً تاماً مع القواعد والمعايير الدولية لحقوق الإنسان.

(13) المديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب، "Growing alarm as terrorist exploitation of children rapidly evolves, outpacing Member State responses", CTED Trends Alert، تشرين الأول/أكتوبر 2025.

(14) معهد الأمم المتحدة الأقاليمي لبحوث الجريمة والعدالة ومكتب مكافحة الإرهاب، *Level Up: Gaming and Violent Extremism in Africa*، (طورينو، 2025).

60 - ولا تزال الأوضاع في أجزاء من أفريقيا مقلقة بشكل خاص، حيث تؤكد الجماعات المنتسبة لتنظيم داعش سيطرتها على مناطق شاسعة في غرب أفريقيا ومنطقة الساحل. ويزيد التوسع الإقليمي المستمر للنشاط الإرهابي من تفاقم عدم الاستقرار ويقوّض الجهود الوطنية الرامية إلى التصدي للتحديات المعقدة في مجالات الأمن وحقوق الإنسان والتنمية. وفي بعض البلدان، أسفرت أنشطة الجماعات المنتسبة لتنظيم داعش عن وقوع إصابات كبيرة، وتشريد السكان على نطاق واسع، وفقدان سبل العيش، وكذلك الانقطاعات المتكررة للمساعدة الإنسانية، لا سيما في المناطق النائية والحدودية. وتتطلب خطورة الأوضاع أن تتولى الدول الأعضاء في المنطقة المسؤولية السياسية لصياغة إجراءات موحَّدة ومتماسكة ومشتركة من أجل التصدي للتحديات البالغة الأهمية. وفي ذلك الصدد، أحث الدول الأعضاء في لجنة حوض بحيرة تشاد على الحفاظ على تماسك قوتها المشتركة المتعددة الجنسيات، التي تضطلع بدور حاسم في مكافحة تنظيم داعش. وستواصل الأمم المتحدة التعاون مع الدول الأعضاء، وكذلك مع الاتحاد الأفريقي والمنظمات دون الإقليمية من أجل التصدي لخطر الإرهاب في القارة.

61 - ولا يزال يساورني قلق بالغ إزاء الحالة المتردية في مخيمي الهول وروج وغيرهما من المرافق في شمال شرق الجمهورية العربية السورية، حيث لا يزال آلاف الأفراد، معظمهم من النساء والفتيات، يواجهون انعدام الأمن وانتهاكات حقوق الإنسان، وكذلك قلة سبل الحصول على المساعدة الإنسانية. أما النقص الحاد في الخدمات الأساسية وارتفاع مخاطر العنف، بما فيه العنف الجنسي والجنساني، والاحتجاز التعسفي وغياب فرص التعليم، فهي أمور لا تمثل كارثة إنسانية وانتهاكاً للقانون الدولي لحقوق الإنسان فحسب، بل إنها توفر أيضاً أرضاً خصبة للجماعات الإرهابية، مثل تنظيم داعش، لاستغلال الأفراد ودفعهم من التطرف إلى الإرهاب. ولا زلت أدعو الدول الأعضاء التي لديها رعايا في هذه المرافق إلى تعزيز جهودها من أجل تيسير العودة الآمنة والطوعية والكريمة لهؤلاء الأفراد جميعاً، تمشياً مع التزامات الدول الأعضاء بموجب القانون الدولي، بما في ذلك وجوب إيلاء الاعتبار الأول لمصالح الطفل الفضلى.

62 - وفي حين أن أوجه التقدم الحاصلة في مجال التكنولوجيا تتيح فرصاً ووعوداً تبشّر بإمكانية مكافحة الإرهاب، أشعر بالجزع بسبب تزايد استخدام الجماعات الإرهابية، بما فيها تنظيم داعش، للتكنولوجيات الجديدة والناشئة لأغراض إرهابية. لذلك أهيب بالدول الأعضاء إلى تعزيز تعاونها مع الأمم المتحدة من أجل التصدي لهذا التحدي وتعزيز الاستخدام المسؤول للتكنولوجيات الجديدة لمكافحة الإرهاب امتثالا للقانون الدولي، بما في ذلك من خلال توفير أنشطة بناء القدرات والمساعدة التقنية المحددة الأهداف، عند الطلب.

63 - وستواصل الأمم المتحدة، من خلال اتفاقها العالمي لتنسيق مكافحة الإرهاب، مساعدة الدول الأعضاء على تنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة. وأهيب بالدول الأعضاء إلى تعزيز تعاونها مع الأمم المتحدة لكفالة تقديم مساعدة فعالة وملائمة للاحتياجات في الوقت المناسب، ولا سيما إلى البلدان الواقعة على خط المواجهة في الجهود المبذولة لمنع الإرهاب ومكافحته.

المرفق

التقرير السابع والثلاثون المقدَّم من فريق الدعم التحليلي ورصد الجزاءات عملا بالقرار 2734 (2024) بشأن تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) وتنظيم القاعدة وما يرتبط بهما من أفراد وكيانات

صدر هذا التقرير باعتباره الوثيقة S/2026/44.